أوضاع المرأة المقدسية

القدس عاصمة المرأة العربية للعام 2025

أوضاع المرأة المقدسية

تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير في الوقت الذي تتعرض له جميع الاراضي الفلسطينية(قطاع غزة، القدس، الضفة الغربية) لجريمة ابادة جماعية ممهنجة، الى جانب التحولات الاقليمية والدولية التي ألقت بظلالها على المنطقة واثرت على المرأة والمراة المقدسية على نحو خاص.

ان خصوصية المراة المقدسية أولت اهتماما لدى الدول العربية، ولدى الحكومة الفلسطينية والتي تبنتها ضمن اهدافها الرئيسية المعلنة، وذلك لما تعانيه المرأة من عنف الاحتلال الذي مارس شتى انواع القتل والاعتقال، والاستهداف، والهدم، والابعاد، كوسيلة لابعاد المقدسيين عن ارضهم، وكانت المراة الفلسطينية في القدس هي المتضرر الاكبر.

يتزامن إعداد هذا التقرير مع تبني لجنة المرأة العربية للقدس عاصمة للمرأة العربية ضمن دورتها (44) ، والتي أكدت فيها على حماية النساء والأطفال في ضوء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جريمة إبادة جماعية مخالفة لجميع الاعراف والمواثيق الدولية، ولاجندة المرأة والسلام.

يسعى التقرير بصورة اساسية للإحاطة بالأوضاع القانونية والمعيشية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للمرأة المقدسية ومن اجل تطوير تدخلات تستجيب لاحتياجاتهن وتعزيز صمودهن ، على ضوء الانتهاكات التي تتعرض لها مدينة القدس بشكل يومي ومنذ احتلال المدينة عام 1967 ، والمتمثلة بسياسات الاستيطان، وقضم الاراضي، وتقييد الحقوق المدنية، وتشتيت العائلات، وهدم المنازل، وحظر خدمات الاونروا في المدينة ، ما انعكس بصورة مهولة على الاحوال المعيشية في مدينة القدس، تظهر تداعياتها بصورة خاصة على النساء والفتيات المقدسيات.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

ملخص تنفيذي

تعاني المرأة المقدسية من تحديات معيشية وسياسية متزايدة نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تواجه تهديدات مستمرة بالتهجير والتضييق في مختلف مجالات الحياة. ويبلغ عدد سكان محافظة القدس 507,781 نسمة، تشكل النساء 49% منهم، بينما يعيش حوالي 80 ألف مقدسي خلف جدار الفصل العنصري. ويستمر الاحتلال في تنفيذ انتهاكات ممنهجة، تشمل هدم المنازل، حيث تم تدمير أكثر من 5000 منزل منذ عام 1967، بالإضافة إلى مصادرة 35% من أراضي القدس الشرقية لصالح الاستيطان، وسحب الإقامات المقدسية، مما أدى إلى تجريد 14,500 مقدسي من حقوقهم القانونية وتشتيت العائلات عبر فرض قيود صارمة على لمّ الشمل. كما تعاني الأسيرات المقدسيات من ظروف اعتقال قاسية، حيث بلغ عددهن 12 أسيرة، بينهن طفلة محكومة بالسجن 12 عامًا.

إلى جانب هذه الانتهاكات، يواجه قطاع التعليم في القدس تحديات كبيرة، أبرزها محاولات الاحتلال تحريف المناهج الفلسطينية وفرض مناهج إسرائيلية، مما يؤثر سلبًا على التحصيل الأكاديمي، إذ أن 32% من الطلاب المقدسيين لا يكملون تعليمهم الثانوي. كما تعاني الخدمات الصحية من قيود مالية وتضييق ممنهج، يؤثر على جودة الرعاية الطبية المقدمة، خاصة للنساء.

اقتصاديًا، تواجه المرأة المقدسية صعوبات كبيرة في الانخراط في سوق العمل، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركتها 10.2%، بينما تعيش 72% من العائلات المقدسية تحت خط الفقر، ويعاني 81% من الأطفال من ظروف معيشية صعبة نتيجة السياسات التمييزية المفروضة. وفي مواجهة هذه التحديات، تبذل الحكومة الفلسطينية جهودًا لتعزيز صمود المقدسيين، من خلال تقديم الدعم المالي والقانوني، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز الاقتصاد المحلي، إلى جانب الحراك السياسي والدبلوماسي لمواجهة السياسات الإسرائيلية المجحفة.

يبرز التقرير الدور المحوري الذي تلعبه المرأة المقدسية في مواجهة الاحتلال والحفاظ على الهوية الفلسطينية، ويؤكد على ضرورة تعزيز الجهود لدعمها وتمكينها في مختلف المجالات لمواصلة دورها في حماية النسيج الاجتماعي والوطني لمدينة القدس.

تقديم 1
ملخص تنفيذي.....2
القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي.....5
الوضع القانوني لمدينة القدس 6
الصورة الديمغرافية لمدينة القدس.....6
الانتهاكات الاسرائيلة في مدينة القدس 7
جدار الفصل العنصري – أداة تشويه جغرافيا القدس والصورة الديمغرافية لسكانها 7
الانتهاكات السياسية والقانونية 10
سياسات الاستيطان وقضم الاراضي 10
تقييد الحقوق المدنية وسحب الاقامات 12
تشتيت العائلات المقدسية وحرمانها من لم الشمل 13
هدم المنازل 14
انتهاك حق المشاركة السياسية وتقييد حرية الرأي.....16
إغلاق المؤسسات المقدسية في القدس.....17
واقع الاسيرات المقدسيات 17
واقع التعليم في القدس.....18
اثر السياسات الاسرائيلية على تعليم الفتيات المقدسيات.....19
الأوضاع الصحية للمرأة المقدسية 21
تداعيات حظر خدمات الاونروا في القدس على الاوضاع الصحية والتعليمية للنساء والفتيات 22
واقع الخدمات الاساسية في مدينة القدس.....24
الاوضاع الاقتصادية في مدينة القدس 26
أبرز مؤشرات سوق العمل 26

الاثر الاقتصادي للانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس..... 27
الاحوال المعيشية لسكان القدس..... 29
مصادر الدخل للأسر المقدسية..... 29
المرأة المقدسية في سوق العمل الاسرائيلي..... 29
الانتهاكات الدينية في مدينة القدس..... 31
توجهات الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة في تعزيز صمود القدس والمقدسيين..... 32
المصادر والمراجع..... 35
العربية..... 35
الانجليزية..... 35

القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي

لطالما كانت مدينة القدس حاضرة في الفكر الصهيوني ومطامعه للاستيلاء على المدينة ، وقد وظّفت الحركة الصهيونية الرؤية التوراتية وصبغت انشطتها الاستعمارية بصبغة دينية لتحويل الوهم الى حقيقة واللاتاريخ الى تاريخ وشكّلت في المخيلة اليهودية ان فلسطين هي ارض الميعاد تطبيقا لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وانطلقت منها ككقاعدة لحشد اليهود من كافة بقاع الارض، وخلقت تصورا خاصة بمدينة القدس طبع في أذهان اليهود بأن احتلالها عبر إجلاء المدينة وتطهيرها من الأغيار (غير اليهود) هو تحرير لها، وان الهدف الاعظم هو جعلها عاصمة لليهود وإقامة ما يعرف بالقدس الكبرى كنواة لأكبر مدينة يهودية في العالم.

خلال حرب 1948 بدأت الصهيونية تنفيذ انشطتها الاستعمارية باعتبارها حركة استعمارية، متجاهلة قرار التقسيم رقم (181) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 (بغض النظر عن مدى مشروعية هذا القرار) والذي دعا إلى أن تصبح مدينة القدس منطقة دولية ، أخذت تشن المذابح بحق سكان الجزء الغربي من المدينة وطرد وتهجير ما يقارب 60 ألف فلسطيني واستولت على (84%) من الاراضي، فيما بقي الجزء الشرقي والبلدة القديمة تحت الحكم الاردني (11.48%) ، وبقي 4.4% من المدينة مناطق الامم المتحدة. لم تكتفي الحركة الصهيونية بحدود خط الهدنة (الخط الاخضر) الذي على اثره قسّمت مدينة القدس انذاك للقدس الشرقية والقدس الغربية،[1] والذي يتعارض مع مطامعها في الانتشار واحتلال المدنية بالكامل، ففعي عام 1967 باشرت بمحاولاتها لبسط يد القوة والسيطرة على القدس الشرقية عبر سلسلة من الاجراءات، حيث أصدرت في السابع والعشرين من حزيران أمراً اداريا يقضي بضم القدس الشرقية سياسياً وإدارياً (حوالي سبع كيلومترات مربعة) الى الجزء الغربي من المدينة، مخالفة بذلك القانون الدولي والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن[2]. وقد ترتب على هذا الضم الغاء القوانين الاردنية واغلاق المحاكم الشرعية والبنوك العربية وفرض مناهج التعليم الاسرائيلية في إقصاء تام لأي دور للسلطة العربية، ولم تتوقف الامور عند هذا الحد ، حيث شرعنت اسرائيل لنفسها نهب المزيد من اراضي الضفة الغربية بحوالي ضعفي ما كانت عليه قبل 1967 بهدف توسيع حدود ما تسمى بـ " بلدية القدس" الى جانب بناء حزام استيطاني حول المدينة بمصادرة الاف الدونمات بحجج واهية وإنشاء المستوطنات الاسرائيلية عليها. وفي عام 1989 وفي مساعي لفرض سلطة الامر الواقع على الفلسطينيين والمجتمع الدولي أصدر الكنيست الاسرائيلي قراراً يعتبر القدس الموحدة عاصمة موحدة "لاسرائيل" ، وانتهجت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في سبيل ذلك كافة الاجراءات والسياسات لعزل المدينة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا عن

---

[1] القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة،

[2] القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن: (252)، (267،(471)،(476)، (478

بقية الارض الفلسطينية والتي لا تزال مستمرة على قدم وساق حتى اليوم لإحداث تحولات جيوديمغرافية لتقليص الوجود الفلسطيني في المدينة.

لا يمكن اعتبار مسألة القدس الغربية امرا يمكن التسليم به وقبول الامر الواقع، واعتبار ان ضم القدس الشرقية ما بعد 1967 هو المعضلة الوحيدة، فالقدس التي تبلغ مساحتها 125 كيلو مترا هي حق متجذر للفلسطينين والعاصمة الابدية لهم.

الوضع القانوني لمدينة القدس

تؤكد قرارات الشرعية الدولية والمستندة الى المعاهدات الدولية والقانون الدولي على عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية لتغيير طابع القدس العربية التاريخي والديمغرافي، ولا تعترف بقانون ضم "اسرائيل " للقدس ، وتعتبر اجراءات تهويد المدينة وتغيير طابعها أو اعلانها عاصمة لاسرائيل هي اجراءات باطلة وغير شرعية .[3]

وفي سياق عدم الشرعية القانونية التي ترتكبها اسرائيل ، ترتب على ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس عنوة عام 1967 ، تصنيف سكانها على انهم "مقيمون دائمون" وهو وضع يسمح لهم بالعيش والاقامة والعمل في "اسرائيل" دون الحاجة الى تصاريح ، وهذا التصنيف يستثني كل مقدسي له تاريخ عائلي في القدس ولد او عاش خارجها خلال اجراء هذا التصنيف وحرم من العودة واصبح في عداد "الغائبين".

الصورة الديمغرافية لمدينة القدس

بلغ عدد السكان المقدر في محافظة القدس 507,781 فرداً في نهاية العام 2024 [4]، ويشمل هذا العدد سكان القرى والبلدات المحيطة بالقدس والتي عزلت جغرافيا عن المدينة على اثر جدار الضم والتوسع. يشكّلون ما نسبته 9% من مجموع السكان في فلسطين و 15.1% من سكان الضفة الغربية. تشكّل الاناث ما نسبته 49% من إجمالي السكان ، مقابل 51% للذكور.[5]

يعيش حوالي 80 ألف مقدسي خلف الجدار العازل في ثمانية أحياء فلسطينية على الرغم من انها تقع داخل حدود ما تسمى "بلدية القدس" التي رسمتها "اسرائيل" عام 1967 ، أما في القدس الشرقية يقيم حوالي 320 ألف فلسطيني.[6]

تنتهج اسرائيل ضمن سياسات الضم والاستعمار الممنهجة والممارسة على مراحل ومنذ عقود اجراءات تعسفية بحق المقدسيين وخاصة الذين ضمتهم عنوة عام 1967 ، ولا تتوانى عن سن

---

[3] القرار (465) والقرار (467) للعام 1980

[4] الفلسطينيون نهاية 2024-الاحصاء الفلسطيني

[5] المصدر السابق

[6] OCHA

القوانين التي تهدف لتلقيص الوجود الفلسطيني في المدينة ، إعمالاً بالقرار الذي اتخذته لجنة غافني الاسرائيلية عام 1973 بأنه يجب الحفاظ على التوازن الديمغرافي بنسبة 70% من الاسرائيليلن مقابل 30% من الفلسطينيين في القدس ، وتبذل كافة الاجراءات التعسفية لعدم تجاوز هذه النسبة. إلى جانب الانتهاكات التي تعددت وأخذت ابعادا وأنماطا مختلفة، تسعى من خلالها لفرض الامر الواقع لاحداث تحولات قسرية في الصورة الديمغرافية للمدينة وإخلال الميزان الديمغرافي عبر زيادة عدد المستعمرين واسناد الغلاف الاستعماري المحيط بها لجعلها تنكمش جغرافيا وسكانيا.

الانتهاكات الاسرائيلة في مدينة القدس

جدار الفصل العنصري – أداة تشويه جغرافيا القدس والصورة الديمغرافية لسكانها

يعد جدار الفصل العنصري أداة حية تصب في قلب المشروع الاستعماري الصهيوني، وتجسيد حي لكافة مفاهيم البطش والسيطرة المتعلقة به، ومحاولة لإعاقة حياة الفلسطينين وتشتيتهم وتقسيم تجمعاتهم السكانية وحرمانهم من الوصول الى اراضيهم وتقطيع أواصر الارض الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض في سياق الضم والتوسع الصهيوني، ويعد اساءة واضحة لحقوق نحو مليون فلسطيني يسكن في محاذاته والتي نصت عليها المواثيق الدولية الحقوقية.[7]

بدأ بناء الجدار عام 2002 ويمر ب 85% من اراضي الضفة الغربية ملتهماً نحو 160 الف دونم من الاراضي ، بطول يصل الى 703 كم عند اكتماله ونهب نحو 10% الغربية قابلة للازدياد من مساحة الضفة[8] .

يبلغ طول الجدار المحيط بمدينة القدس نحو 168 كم ويطوق المدينة بشكل كامل من كل الجهات،[9] أدى لتشويه المدينة جغرافيا وديمغرافيا حيث عزل المقدسيين في التجمعات السكانية التي تقع خارج الجدار مثل سميراميس وكفر عقب والرام عن أراضيهم وتجمعاتهم السكانية ومنازلهم ومنشآتهم وكافة اشكال الحياة الواقعة داخل الجدار والمضمومة عنوة الى حدود ما تسمى "بلدية القدس" (القدس الشرقية) وأعاق وصولهم الى المدينة وأسواقها والخدمات الطبية والتعليمية فيها. الى جانب عزل الجزء الشرقي من المدينة وساكنيه عن الضفة الغربية كافة وفرض القيود والاجراءات الامنية غير الانسانية والتفتيش المذل على دخول المدينة او الخروج منها عبر البوابات الالكترونية، ما أثر بشكل ملموس على كافة مناحي الحياة.

ولا تتوقف تداعياته عند هذا الحد ، حيث ادى عزل مدينة القدس عن الاحياء والبلدات المحيطة بها الى تشتت المقدسيين اداريا وقانونيا وما يترتب عليه من وضع اقتصادي ومعيشي واجتماعي.

---

[7] أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004 رأيا استشاريا يقضي بعدم شرعية الجدار.

[8] تقرير لمركز الابحاث الفلسطيني بعنوان "آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين"

[9] تقرير لوكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية

فالمقدسيون القانطون في المناطق خارج الجدار يحملون الهوية الفلسطينية الخضراء وتخضع ولايتهم للسلطة الفلسطينية ، فيما بقي المقدسيون في الجزء الشرقي من المدينة والواقع داخل جدار الضم يخضعون اداريا وسياسيا وقانونيا ل "اسرائيل" القوة القائمة بالاحتلال، وقد ادى هذا للفصل بين العائلات المقدسية ، حوالي 21% من الاسر المقدسية قد انفصلت عن الاقارب ، ونحو 18% من الاسر التي انفصل عنها الاب ، و12% انفصلت عن الام بسبب اختلاف بطاقات الهوية داخل الاسرة الواحدة.

ما فرض واقعا ذو صبغة متعددة للمقدسيين شكل إحدى اكبر التحديات اليومية أمامهم، والتي تصب في مساعي السياسات الاستعمارية في محاولتها للسيطرة الكاملة على المدينة.

على اثر بناء جدار الفصل العنصري وضم الجزء الشرقي من المدينة عنوة عام 1967 ، أصبحت المدينة مقسمة الى منطقتين ، القدس (منطقة J1) وتشمل كَفْر عَقَب، بِيت حَنِينا، مُخَيَّمْ شُعْفَاط، شُعْفَاط، العِيسَوِيَّة، شَيْخ جَرَّاح، وادي الجَوْز، بابْ السَاهِرَة، الصُوَّانَة، الطُورْ (جَبَل الزَيْتُون)، القُدْس (بِيت المَقْدِس)، الشَيَّاح، راس العَامُود، سِلْوان، الثَوْرِي، جَبَلْ المُكَبِّر، السَواحِرَة الغَرْبِيَّة، بِيت صَفَافا، شَرَفَات، صُورْ بَاهِر، أمُّ طُوبا

والقدس (منطقة J2) وتشمل تجمعات (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد (التحتا)، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة (التجمع البدوي الخان الأحمر)، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين (التجمعات البدوية العيزرية وأبو ديس)، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد.

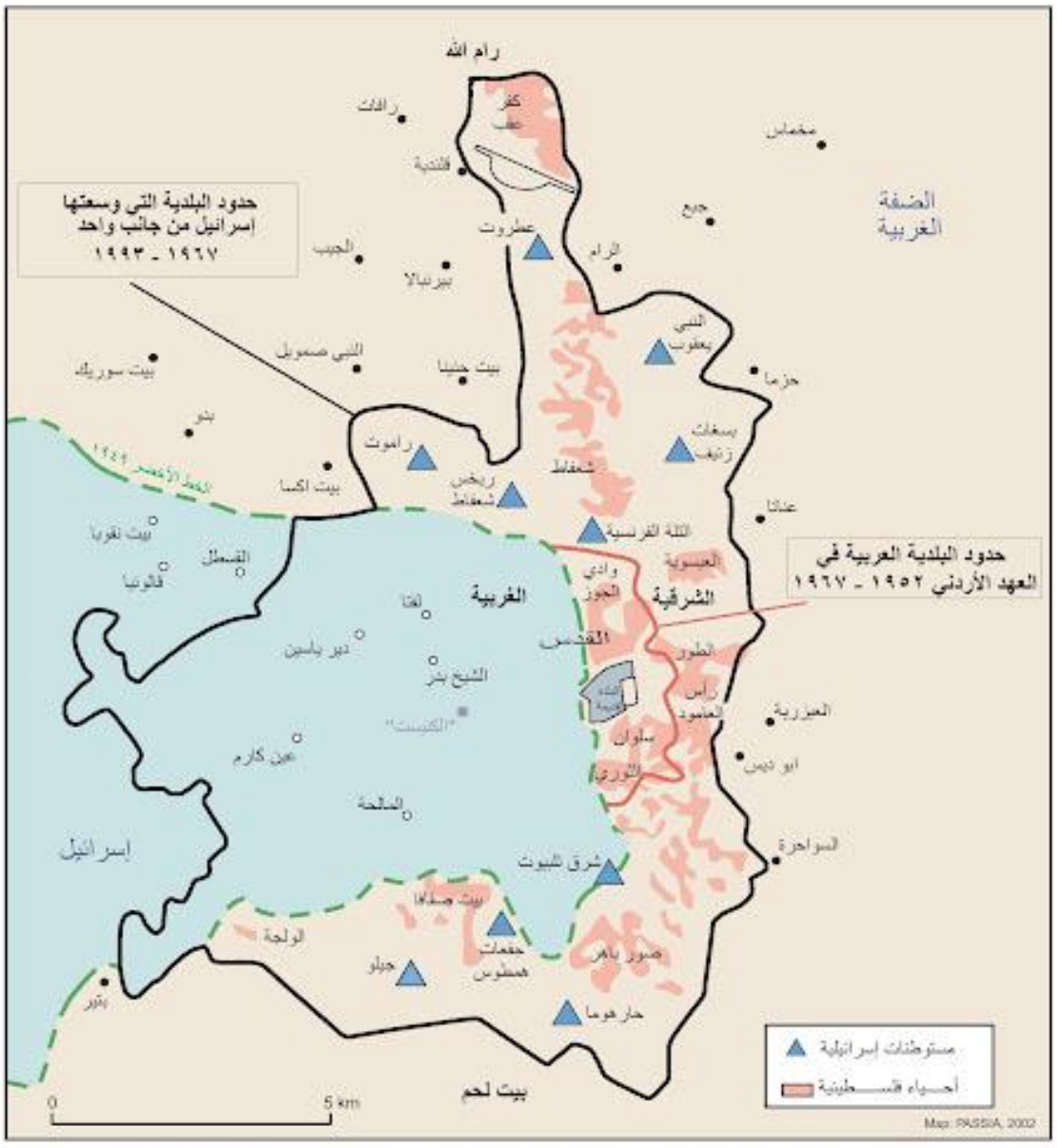

المصدر :الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية –PASSIA

الانتهاكات السياسية والقانونية

في اطار الانتهاكات القانونية التي تتبعها سلطات الاحتلال لتهجير واقتلاع وطرد المقدسيين فإنها تتبع اساليب عدة تتمثل في سن القوانين وتبني سياسات عنصرية.

سياسات الاستيطان وقضم الاراضي

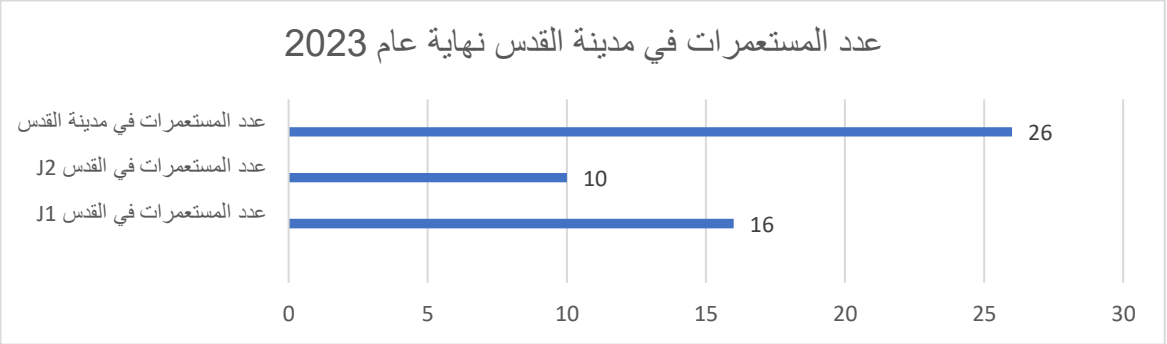

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023

تعد مصادرة الأراضي احدى أهم الاذرع التي تمارسها "اسرائيل" لبسط هيمنتها على الاراضي الفلسطينية، وتكرّس في سبيل ذلك سياسات وقوانين وأنظمة تشرعن من خلالها ادارة الارض والتصرف فيها والتوسع بشكل غير قانوني في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ويندرج تحت مسمى جريمة حرب ضد الانسانية. فمنذ 1967 صادرت سلطات الاحتلال ما نسبته 35% من أراضي القدس الشرقية لإستخدامها لغايات بناء المستوطنات الاسرائيلية ليصل عدد المستعمرات في نهاية العام 2023 الى 14 مستعمرة في القدس الشرقية.[10] الى جانب اسكان المستعمرين في قلب الاحياء الفلسطينية في المدينة ، بعد الاستيلاء على بيوت سكانها الفلسطينيين وطردهم منها تحت حجج واهنة بما في ذلك تطبيق قانون املاك الغائبين الذي جاء تباعا للأمر العسكري الذي اصدرته اسرائيل عام 1967 بوقف أي شكل من أشكال تسجيل الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، والتي ترتب عليها خطة "تسوية الحقوق العقارية" في القدس وتهدف لحرمان الفلسطينيين في أي مكان خارج القدس أو داخلها ممن يملكون أراضي او لديهم ميراث لهم في القدس منذ عقود وما قبل احتلالها عام 1967 بحجة انه لم يتم توثيقها، ما يجعل اراضيهم وعقاراتهم مهددة بالاخلاء والنهب كما حدث في حي الشيخ جراح.

وضمن مساعي تعزيز بطش اسرائيل على الاراضي في القدس المحتلة فإنها تقدم مخصصات ضخمة وترصد ميزانيات بمئات الملايين لاستثمارها في تطوير وإنشاء بؤر استيطانية ولجذب المهاجرين اليهود الجدد للسكن والاستقرار في القدس.

[10] Quick Facts: East Jerusalem- The Institute for Middle East Understanding

وتتعدى مطامع هذه البؤر من زيادة لعدد المستعمرين إلى تأمين وتطوير رفاهية ساكنيها على حساب تشريد الفلسطينيين الآمنين والمتجذرين في أرضهم المسلوبة، التي تصادر السلطات الاسرائيلية منها مئات الدونمات سنويا لاغراض انشاء حدائق توراتية واماكن ترفيهية تضم برك مائية وغابة لعب مبتكرة ، كما حدث في بلدة حزما الواقعة داخل جدار الفصل العنصري.

شهد عام 2023 تقدم استيطاني يعد الاعلى منذ عام 2012، وتجاوز عدد المخططات الاستعمارية ما كانت عليه عام 2022، وذلك بالتزامن مع جريمة الابادة الجماعية في قطاع غزة ،حيث ارتفعت وتيرة الانتهاكات الاسرائيلية على كافة الاصعدة وأخذ التوسع في الاستعمار وبناء البؤر الاستيطانية في القدس يزيد ، حيث تم انشاء 18333 وحدة استعمارية سكنية في القدس الشرقية خلال 2023 ،[11] الى جانب تمرير مخططات استعمارية لتشتيت أحياء شرقي القدس وتغلغل المستعمرين فيها والموافقة عليها خلال هذه المدة لعل ابرزها مخطط حي "جعفات شاكيد" الذي كان مطروحا وعالقا منذ التسعينات.

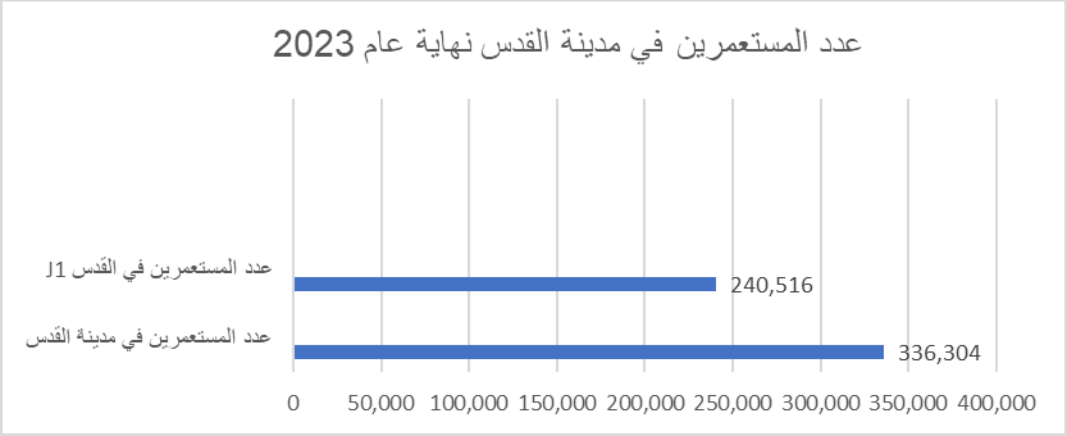

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023

[11] EU NEIGHBOURS SOUTH

تقييد الحقوق المدنية وسحب الاقامات

تعد سياسة سحب الاقامة من المقدسيين احدى اكثر الاساليب المباشرة تعسفاً واداة من ادوات التهجير القسري التي تنتهك حقوق المقدسيين بما فيها حق المواطنة والاقامة في القدس، في الوقت الذي تعد الاقامة حقاً متأصلا باعتبارهم اصحاب الارض الا انه وتبعا لقوانين "اسرائيل" اصبح حق الاقامة امتيازا يخضع للتهديد وقابلا للسحب في اي وقت.

ترتب على ضم اسرائيل للجزء الشرقي من مدينة القدس عنوة عام 1967 ، تصنيف سكانها على انهم "مقيمون دائمون" وهو وضع يسمح لهم بالعيش والاقامة والعمل في "اسرائيل" دون الحاجة الى تصاريح ، وهذا التصنيف يستثني كل مقدسي له تاريخ عائلي في القدس ولد او عاش خارجها خلال اجراء هذا التصنيف وحرم من العودة واصبح في عداد "الغائبين".

يحرم "المقيم الدائم" من الجنسية وحقوق المواطنة المرتبطة بها سواء السياسية او الحقوق الاجتماعية، وملزم في كل مرة اثبات مكان سكنه داخل ما تسمى "بلدية القدس" لحصوله على حقوقه الاجتماعية مثل التأمين الصحي ومخصصات الاولاد وتعويضات البطالة ، او الخدمات المرتبطة باستصدار وثائق السفر او شهادات للابناء ، ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان اقامته في المدينة تخضع لمعايير وتشديدات أنشأت عام 1967 وآخذة بالتوسع. بالمقابل فإن اي مهاجر يهودي يمنح تلقائيا الجنسية فور وصوله الى "اسرائيل" وفقا لـ "قانون العودة".

منذ العام 2006 أصبح بإمكان وزير الداخلية الاسرائيلي الغاء الاقامات لفلسطيني القدس بناء على أسس عقابية وتنفيذاً لمعيار " خرق الولاء" وهو معيار يخول "اسرائيل" سحب الاقامة من المقدسي دون ادانته بالمحكمة كإجراء عقابي غير قانوني لكل من ينخرط بعمل مقاومي ، وسحبت على اثره حتى الان حق الاقامة لأكثر من 14.5 ألف فلسطيني من القدس منذ عام 1967.

ولا يقتصر سحب الاقامة على "خرق الولاء" بل تتوسع المعايير لتشمل كل مقدسي لم يستطع ان يثبت ان "مركز حياته" في المدينة عبر مغادرته لها لمدة سبع سنوات او اكثر حتى ولو لم يحصل على اقامة او جنسية في المكان الذي غادر اليه وهذا يشمل الاقامة في ضواحي القدس او الضفة الغربية او قطاع غزة، كما أصبح المقدسيون الذين لم يتركوا القدس يوماً مهددين بسحب الإقامات.

ما يقارب 140 ألف مقدسي يعيشون في الاحياء الواقعة خلف جدار الفصل العنصري مهددون بسحب الاقامة واخراج هذه الاحياء من حدود ما تسمى "بلدية القدس".

يضاف الى رصيد الانتهاكات قرارات الابعاد التعسفية التي تصدرها سلطات الاحتلال، ففي عام 2023 صدر 1105 قرار إبعاد عن مدينة القدس ، من بينها 568 قرار إبعاد عن البلدة القديمة و29 قرار ابعاد عن مدينة القدس.[12]

14,500 مقدسي تم تجريدهم من حقوق اقامتهم في القدس منذ عام 1967.

تشتيت العائلات المقدسية وحرمانها من لم الشمل

حتى عام 2002 كان المقدسي الذي يحمل "اقامة دائمة" والمتزوج من فلسطيني خارج القدس في الاراضي الفلسطينية المحتلة يحتاج لتقديم طلب لم الشمل لدى وزارة الداخلية الاسرائيلية التي تضع قواعد صارمة للموافقة ، ويحتاج المقدسي لتقديم العديد من المستندات عدا عن كونها تجربة مريرة ومرهقة بحد ذاتها تستغرق اجراءاتها الوقوف ساعات في طوابير، وتحتاج الموافقة عليها سنوات طويلة لا يسمح خلالها بالزوجين بالعيش معاً في القدس.

وفي عام 2003 ألغت اسرائيل اجراءات لم الشمل بعد سن "قانون الجنسية والدخول الى اسرائيل" الجديد الذي بناء عليه يحظر على كل مقدسي يحمل اقامة دائمة في القدس سواء متزوج او سيتزوج في المستقبل من فلسطيني من سكان الاراضي الفلسطينية العيش في "اسرائيل" مع ازواجهم. ولم يعد مسموحا كما السابق امكانية التقدم بطلب لم الشمل او الحصول على اقامة مؤقتة ، بل مجرد تصاريح مؤقتة صادرة عن الادارة المدنية لا يتم الموافقة عليها في معظم الحالات.

وتظهر تداعيات منع لم الشمل بصورة خاصة على النساء المقدسيات اللاتي حرمن حق اختيار شريك حياتهن والذي اصبح مقرونا بالبعد الجغرافي والسياسي كأول المعايير، وفي حال تزوجت المقدسية من فلسطيني خارج حدود القدس او ما تسميه اسرائيل "بلدية القدس" تصبح مجبرة على العيش بشكل منفصل عن زوجها حامل هوية السلطة الفلسطينية خوفا من فقدان حق اقامتها في المدينة، خاصة وان تشديدات وزارة الداخلية الاسرائيلية تظهر بصورة اكبر في حال كانت الزوجة المتقدمة لطلب لم الشمل مقيمة في القدس وزوجها من مناطق السلطة الفلسطينية.وتعتبر منطقة كفر عقب الواقعة داخل حدود بلدية الاحتلال الحل أمام الازواج الذين اختاروا شريك حياتهم من

[12] خلاصات حال القدس السنوي 2023

الضفة الغربية واستطاعوا ان يحتفظوا بإقامتهم على الرغم من ظروف الاكتظاظ السكاني العالي وانعدام البنية التحتية التي تشهدها هذه المنطقة.

ولا يقتصر انتهاك حقوق الانسان بحق مقدسيي القدس الشرقية عند هذا الحد ، فوفقا لذات القانون يتم رفض تسجيل الاطفال الذين ولدوا خارج "اسرائيل" حتى في حال كان الوالدين يحملان اقامة دائمة، ولا يسجّل هؤلاء الاطفال في هوية الوالدين ولا يمنحون اقامات دائمة او مؤقتة، وفي احسن الاحوال يتقدم الوالدين لاستصدار تصاريح مؤقتة من الادارة المدنية لا يمنحون بموجبها حقوقا اجتماعية او تأمينا صحيا ، ويتم الغاؤها في كثير من الاحيان. وعند عمر الثامنة عشرة ، يجبر الطفل ترك القدس ومغادرة والديه وعائلته والانتقال والعيش في مناطق السلطة الفلسطينية.[13]

- ❖ 25,000 ملف لمّ شمل مجمّد وفق تقديرات الجمعيات الحقوقية
- ❖ 300,000 فلسطيني طلبات غير معترف بها ممنوعون من حقوقهم الأسرية والقانونية.
- ❖ 75% من مقدمي طلب لمّ الشمل هم من المقدسيين الرجال لزوجاتهم، فيما تقدمت المقدسيات تقريبا بـ25% لأزواجهن أو أولادهن من الضفة.

هدم المنازل

تنتهج سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة هدم المنازل كعقوبة جماعية بحق المقدسيين تهدف من خلالها لإلغاء الوجود الفلسطيني وترحيلهم قسرا عن المدينة لصالح تهويدها وتنفيذ مشاريع استيطانية والتوسع فيها، في انتهاك للقانون الدولي وخاصة اتفاقيات جنيف الاربعة.

في سبيل ذلك تنتهج سلطات الاحتلال أعذارا واهية، منها سياسة الهدم العقابي والجماعي ، ومنها ما هو بحجة البناء دون ترخيص والذي يعد الحصول عليه أمراً مستحيلاً في ظل نظام التخطيط التقييدي والتمييزي الذي اشترطته اسرائيل، ومنذ 1967 تم رصد 5000 منزلاً هدمه الاحتلال في القدس الشرقية.[14]وترتفع وتيرة هدم المنازل وتوزيع اخطارات على اصحابها بالتزامن مع التصعيدات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولا تقتصر عمليات الهدم على المناطق داخل جدار الفصل والاحياء القريبة من المسجد الاقصى بل طالت مناطق وبلدات خارج جدار الفصل مثل حزما وعناتا والرام. فمنذ بدء الحرب على قطاع

[13] تقرير بعنوان Forbidden Families - Family Unification and Child Registration in East Jerusalem
[14] Quick Facts: East Jerusalem- The Institute for Middle East Understanding

غزة في السابع من اكتوبر 2023 وحتى نهاية عام 2024 نفّذت سلطات الاحتلال حوالي 439 عملية هدم في محافظة القدس بذريعة البناء دون ترخيص.[15]

أما في القدس الشرقية وخلال نفس الفترة الزمنية، هدمت سلطات الاحتلال ما يقارب 226 منزلا ومنشأة في 24 بلدة وحيّاً والتي تركزت معظمها في بلدة جبل المكبر وسلوان وبيت حنينا والعيسوية، وهو ما أدى إلى تهجير 621 فلسطينيا، وتضرر 40767 آخرين.[16] ومن بين المنازل المهدمة 125 منزلا مأهولا جرى هدمها دون اخطار او انتظار "قرار قضائي" بشأن الهدم.

وفي معظم حالات الهدم لا تقتصر سياسات الاحتلال على الحاق الضرر المادي فقط، بل تتعمد الحاق الاذى النفسي عبر إجبار المواطن المقدسي على هدم منزله ذاتيا ظلما وقهرا وحسرة في الوقت الذي تضغط فيه ماديا على المقدسي وتغرمه بتكلفة هدم تصل الى عشرات الالاف من الدولارات ما يدفعه لهدم منزله ذاتيا لعجزه عن دفع المبلغ.

خلال عام 2023 ، رصدت مراكز الابحاث المقدسية 95 عملية هدم ذاتي وذلك بحجة عدم الحصول على الترخيص، الى جانب اضطرار المقدسين لدفع اكثر من 52 مليون شيقل (نحو 15 مليون دولار)[17] تحت بند "مخالفات بناء" في محاولة لكسر ارادة وصمود المقدسيين وافقارهم ماديا ونفسيا.

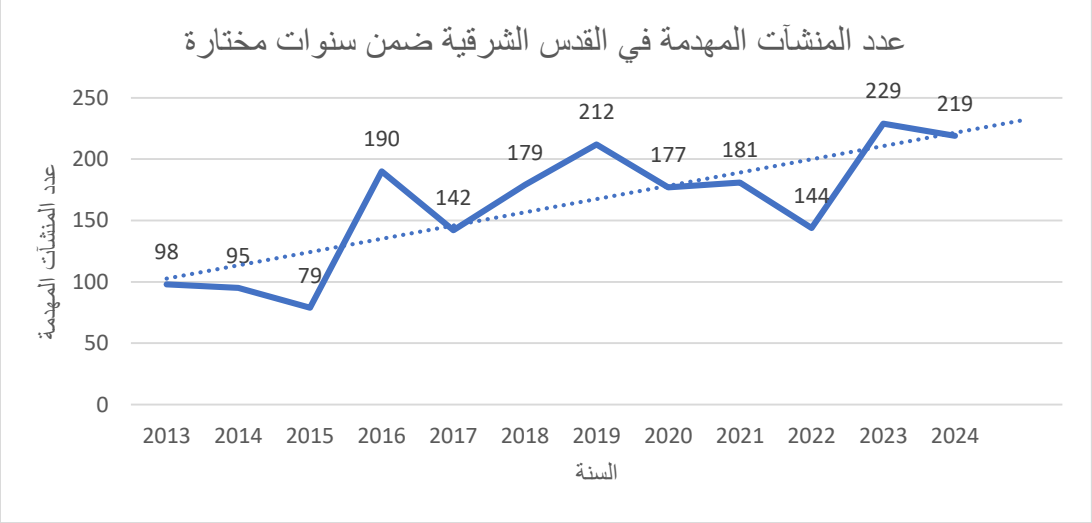

المصدر : OCHA

ومع تجريد الاحتلال المقدسيين من بيوتهم التي تمثل وحدة الأمان لهم ، تتضرر النساء والاطفال بصورة كبيرة من عمليات الهدم وترتد تبعاتها على الأحوال المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والحالة النفسية بصورة خاصة مع تحول بيت الذكريات الى ركام.

15 بيانات محافظة القدس
16 الاوتشا
17 خلاصات حال القدس السنوي 2023-

انتهاك حق المشاركة السياسية وتقييد حرية الرأي

تقف السلطة القائمة بالاحتلال بالمرصاد امام المقدسيين وتمنعهم من ممارسة الفعاليات والانشطة السلمية او المسيرات او حتى الانشطة الثقافية او اي حراك سياسي ، وتمارس القمع والمنع والحظر والاعتقال بحقهم وخاصة الاطفال ، خاصة بعد قرار يجيز اعتقال الاطفال الفلسطينيون واصدار الحكم عليهم كبالغين عند سن 14 عاما. فلا يكاد يخلو بيت في القدس من عمليات المداهمة العدوانية والتفتيش المباغت بالترويع والتهديد بالاسلحة التي تحدث في معظم الحالات في جوف الليل وتنتهي باعتقال احد افراد الاسرة، يقتاد فيها زوج المقدسية او ابنها الى التحقيق والاعتقال دون اي سبب يذكر ، ولا تستطيع منع ما يحدث.خلال العام 2023 تم رصد نحو 3081 حالة اعتقال من كافة محافظة القدس من بينهم 318 طفل و135 امرأة وفتاة.[18]

وتتعدد أشكال القمع ابتداءً من الاعتقالات أو الحبس المنزلي او الترحيل الداخلي الى أحياء اخرى يستبعد فيها الطفل عن اهله وذويه ومدرسته لأشهر ، تحدث الاعتقالات تحت ظروف قاهرة ومذلة معصوبي الاعين ويجرون الى مراكز الاستجواب ويحتجزون ليالي لا يسمحون يها بالشرب او الاكل او الذهاب الى دورة المياه ، وفي كثير من الاحيان يفرض عليهم ما يسمى بالـ "الاقامة الجبرية" حيث يحكم على الطفل بالسجن المنزلي في المنزل ، يمنع فيها من مغادرة المنزل او الذهاب الى المدرسة ويجبر فيها الوالدين على مراقبة الطفل طوال الوقت ما قد يخلق مشاعر سلبية بين الطفل ووالديه. خلال عام 2023 تم رصد 316 قرار بالحبس المنزلي.[19]

وتستخدم سلطات الاحتلال التهديد بسحب الاقامة من المقدسيين كوسيلة لترهيبهم من الانخراط في اي عمل سياسي او مقاوم والذي يمتد ليشمل نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في تقييد كامل لحرية الرأي، وذلك بحجة "خرق الولاء" التي تخول لوزير الداخلية الاسرائيلي سحب الاقامة من المقدسي دون ادانته بالمحكمة.

كما تستهدف سلطات الاحتلال المؤسسات والطواقم الصحفية في القدس وتعرقل عملهم وتستدعي عشرات الصحفيين والصحفيات الى التحقيق وتجبرهم على التوقيع بتعهد على عدم العمل مع الجهات الاعلامية المختصة بشؤون القدس ، ولا تعترف ببطاقات الصحافة الفلسطينية او الدولية ، وتطالب الحصول على بطاقة صحافة اسرائيلية للعمل في القدس.

---

[18] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

[19] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

إغلاق المؤسسات المقدسية في القدس

في محاولة لفرض السيادة الاسرائيلية في المدينة ، تعمل سلطات الاحتلال منذ عام 1967 على ملاحقة المؤسسات المقدسية الاهلية في القدس وتمارس التضييق والخنق عليها لنقل مكاتبها وانشطتها الى مناطق الضفة الغربية لإلغاء اي نواة فلسطينية في المدينة ، حيث شكلت عام 1994 لجنة لتحديد المؤسسات المقدسية التي يسمح لها باستئناف العمل في القدس وقامت بإغلاق ما يقارب خمسين مؤسسة ووضع 94 مؤسسة على قائمة المؤسسات المهددة بالاغلاق دون مبرر واستنادا لـ "قانون تطبيق السيادة " الذي يمنع تواجد اي نشاط للسلطة الفلسطينية في القدس، ومؤخراً قامت بتمديد اغلاق ما يزيد عن 26 مؤسسة مقدسية منذ عام 2001 منها نادي الاسير الفلسطيني والغرفة التجارية الصناعية العربية وبيت الشرق الذي كان بمثابة مقر للسلطة الفلسطينية في القدس منذ عام 2001.

يأتي في مقدمة هذه الاغلاقات اغلاق الحسابات المصرفية لهذه المؤسسات على الرغم من التزامها بسداد الرسوم المترتبة عليها، ليصبح اجمالي المؤسسات المقدسية التي تم اغلاقها منذ عام 1967 اكثر من 100 مؤسسة تقدم خدمات اقتصادية وشبابية واجتماعية وثقافية ، ما حرم المقدسيين من تلقي هذه الخدمات.[20]

ورغم ذلك تسعى السلطة الفلسطينية لتعزيز تواجدها في المدينة بالآليات المختلفة بما فيها تمويل الانشطة التي يجري تنظيمها في القدس وتعزز صمود المقدسيين.

واقع الاسيرات المقدسيات

يبلغ عدد الاسيرات المقدسيات في سجون الاحتلال 12 اسيرة مقدسية الى جانب الاسيرات الموقوفات اللاتي اعتقلن بعد السابع من اكتوبر 2023 وبلغ عددهن 11 اسيرة. منهن الجريحات والمريضات والامهات والطفلة "نفوذ حمّاد" (16 عاما) التي حكم عليها 12 عاما الى جانب غرامة مالية قدرها 50 الف شيقل.[21]

تعايش الاسيرات اوضاعاً مأساوية صعبة منذ لحظة اعتقالهن ، والتي تتم بطرق وحشية ومذلة للكرامة الانسانية ولكرامة النساء على نحو خاص ويتعرضن لكافة اشكال الاذلال مثل الضرب والشتم والتهديد بالقتل ،كما يقاسين البرد والجوع والحرمان من أبسط مقومات الحياة الانسانية مثل الطعام والملابس والاغطية والحرمان من الاحتياجات الاساسية للنساء خاصة الفوط الصحية وغيرها ، والحرمان من العلاج خاصة ضد الاسيرات المصابات بأمراض مزمنة وخطيرة، وسط غياب كامل لدور الصليب الأحمر والمؤسسات الانسانية والحقوقية .

---

[20] تقرير بعنوان "الاحتلال يمدد اغلاق مؤسسات فلسطينية بالقدس"

[21] تقرير بعنوان "من اسيرات القدس واطفالها المتوقع تحررهم في صفقة التبادل"

كما ينتهك خصوصيتهن وويعمد للتضييق عليهن وارباك حياتهن اليومية من خلال الاقتحامات المتكررة للغرف والاقسام تحت ذرائع امنية واهية وتثبيت كاميرات المراقبة في اماكن الاستراحة والممرات.

وعلى صعيد التواصل مع العالم الخارجي، يطبق الاحتلال سياسة العزل حيث يمنع الاسيرات التواصل مع عائلاتهن الا عبر الزيارات التي تخضع لتقييدات وغالبا ما يتم الغاؤها ويفرض قيود كبيرة على زيارة المحاميين ويحظر عليهن الحصول على الكتب أو ادخال المطرزات والاشغال اليدوية.

بحسب الشهادات التي تدليها الاسيرات المحررات وبحسب البيانات التي تصدرها المؤسسات المعنية بمتابعة أوضاعهن داخل السجون ، الكثير منهن تعرض للتهديد بالاغتصاب الى جانب التفتيش العاري والشتم والالفاظ النابية وغيرها من الممارسات التي تنتهك الكرامة الانسانية وتعد تعد قانونيا تحرشا جنسيا.

واقع التعليم في القدس

تشير بيانات العام الدراسي 2023-2024 الى ان عدد طلبة محافظة القدس قد بلغ 98428 طالب وطالبة.[22] يتلقى الطلبة المقدسيون تعليمهم في المناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري في 262 مدرسة ، موزعين على 127 مدرسة حكومية و120 مدرسة خاصة و 15 مدرسة تابعة للأونروا.[23] وبلغ عدد الطلبة المقدسيين الكلي في هذه المناطق 29025 منهم 8665 طالب ، و9616 طالبة [24] في مدارس الحكومة في ضواحي القدس.

وفي المناطق داخل جدار الفصل العنصري (القدس الشرقية) فإن نظام التعليم فيها في مجزأ وغير فعال نظرا لتعدد الجهات الرسمية التي تشرف وتدير وتمول المدارس فيها، تشير الاحصاءات الرسمية الى ان حوالي 60% من الطلبة المقدسيين يدرسون في مدارس المعارف وبلدية الاحتلال في القدس الشرقية منهم 19371 ذكر و20804 أنثى [25]، وحوالي 14% في مدارس تديرها الاوقاف الاسلامية وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، و4% في مدارس تابعة لوكالة الغوث و22% في مدارس خاصة وأهلية.

[22] aja.ws/al-Quds
[23] الاحصاء الفلسطيني – البيانات للعام 2023
[24] الكتاب الاحصائي السنوي -وزارة التربية والتعليم العالي
[25] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

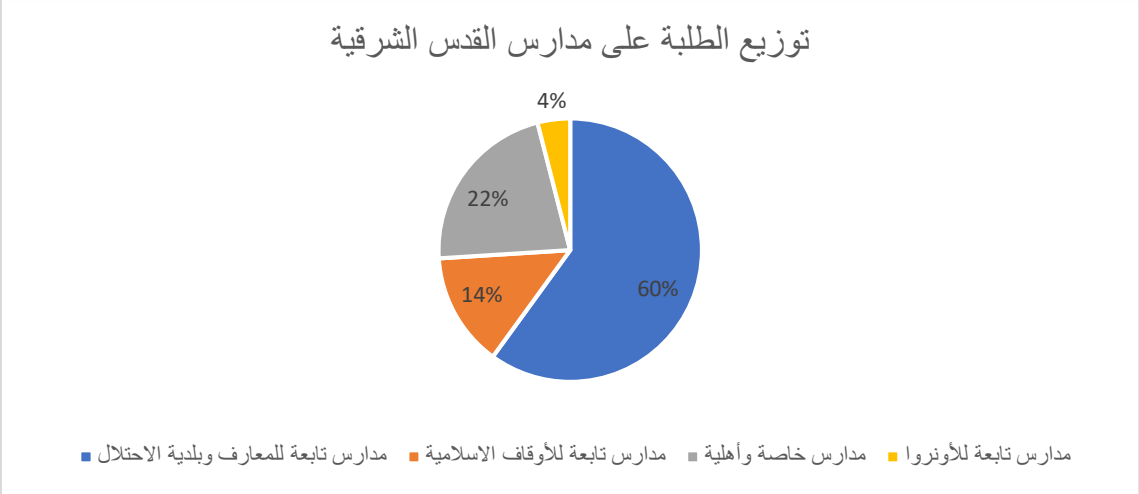

يواجه التعليم في القدس الشرقية تحديات كبيرة نظرا للسياسات الاسرائيلية الممنهجة التي تهدف لمحاربة الرواية الفلسطينية وطمس السردية الوطنية وتعزيز الرواية الاسرائيلية وخلق شخصية مقدسية محلية منفصلة عن فلسطينيتها وعروبتها وإسلاميتها.

اثر السياسات الاسرائيلية على تعليم الفتيات المقدسيات

تقيّد انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال قدرة القطاع التعليمي من اعمال الحق في التعليم وحق اختيار محتوى التعليم المقدم للطلبة ، وذلك من خلال التحريض على المناهج الفلسطينية وتزويرها وفرض المناهج الاسرائيلية وتهديد بسحب الاعتراف والتراخيص من المؤسسات التعليمية التي توزع كتب المنهاج الفلسطيني وتجبرها بالاكراه بتبني المناهج المحرفة، في انتهاك واضح للمواثيق الدولية التي أكدت على حق اختيار نوع التعليم ، لا سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان خاصة المادة (26) ، والمادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (4/18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي أشارت الى "للأولياء والاوصياء والآباء حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم" . إلى جانب منع وعرقلة وصول الطلبة الى مدارسهم واقتحام المدارس والاعتداء على الطلبة والمعلمين وترهيبهم.

ولا تعد الهجمة الشرسة الممنهجة والموجهة ضد المناهج الفلسطينية جديدة حيث بدأت فور بدء العمل على اعداد المنهاج الوطني الأول في اواخر التسعينات، وقد أخذ هذا التحريض انماطا مختلفة عبر رفع التقارير الى المنظمات والموسسات الدولية تتهم فيها المناهج الفلسطينية بالتحريض ضد "اسرائيل" في الوقت الذي تظهر فيه التحريض والكراهية ضد العرب والفلسطينيون في المناهج الاسرائيلة التي تدعو الطلبة لقتل " الاغيار" اي غير اليهود .

الى جانب تحريف المناهج عبر شطب كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وكل ما يتعلق بنكبة 1948 ونكسة 1967 وجغرافيتها وخريطتها وشطب اسماء المدن والقرى والشوارع الفلسطينية واستبدالها بالاسماء العبرية ، شطب كل الاقسام التي تتحدث عن الشهداء والجرحى والاسرى ، وشطب الايات والاحاديث القرآنية ، وازالة ذكر قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

تخضع المدارس التي تمولها وتشرف عليها ما تسمى "بلدية القدس" للرقابة وتحريف المناهج الفلسطينية ما يجعل 32% من الطلبة لا يكملون 12 سنة دراسية. وعلى صعيد التعليم في المدارس الفلسطينية التي لا تتلقى تمويل من "اسرائيل" فهي تواجه تحديات من حيث ضمان توفير بيئة سليمة وآمنة وصحية لطلبتها ، في ظل القيود التي تفرضها اسرائيل وتدفع بها نحو الانهيار . حيث تعاني هذه المدارس من النقص في الصفوف المدرسية (هناك حاجة ل 2200 صف مدرسي)[26] وهذا يجعل ما بين 8000 الى 9000 طالب ليس لديهم مقعد ، ولا تمنح السلطات الاسرائيلية الاذونات اللازمة لبناء مدارس جديدة وفي حال تم بناءها يتم هدمها، وتستند في هذا الادعاء الى رفض الفلسطينيون بيع اراضيهم لحكومة الاحتلال من اجل اقامة المدارس عليها ، لكن في الوقت نفسه تجد المساحة الكافية لزرع 200 الف مستوطن بشكل غير قانوني والذين لا يعانون من اي مشاكل تتعلق بحصولهم على التعليم.

ونتيجة لهذا النقص فإن 60% من المدارس في القدس الشرقية تقع في مباني مخصصة للسكن بالأصل تفتقر الى الهياكل المطلوبة من الساحات والملاعب ما يفرض عواقب سلبية على الطلبة من حيث الاكتظاظ والتهوية والتعرض لضوء الشمس الى جانب النقص الحاد في الموارد اللازمة مثل اجهزة الحاسوب والمختبرات والكوادر التعليمية خاصة في مواد مثل الفيزياء والرياضيات واللغة الانجليزية.

ومن بين مخططات الاحتلال لأسرلة التعليم في القدس، الخطة الخمسية التي تهدف لربط الفلسطينيين في القدس بالمنظومة الإسرائيلية بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، حيث خصصت لقطاع التعليم والتعليم العالي الحصة الكبرى من ميزانية الخطة بواقع 445 مليون شيكل نحو (127 مليون دولار أميركي) من بين هذا المبلغ فإن حوالي 200 مليون مخصصة لتشجيع الانخراط في التعليم الإسرائيلي عبر زيادة عدد الطلبة الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي في شرقي القدس، الى جانب مصادقة الكنيست الاسرائيلي مؤخرا في مايو 2023 على قانونيين بهدف التضييق على المدارس والمعلمين الفلسطينيين في القدس الشرقية عبر الرقابة والتفتيش والتدقيق في انشطة المعلمين وفصلهم في حال "ضلوعهم" بأنشطة مناهضة للإحتلال.

---

[26] المصدر السابق

أدت هذه الممارسات والقيود على المدارس والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية "الاوقاف الاسلامية" لتسرب نسبته 10% من الطلبة من مدارس تابعة لمظلة التعليم الفلسطينية الى مدارس بلدية الاحتلال التي تدرس المنهاج الاسرائيلي ،الى جانب النقص في الكوادر التعليمية مع صعوبات الوصول التي يواجهها حوالي 40 % من المعلمين الذين يعملون في المدارس الفلسطينية الرسمية والأهلية في القدس من مناطق الضفة الغربية الى عملهم مع الاغلاقات، واضطرار حوالي 150 معلم/معلمة للإستقالة من هذه المدارس بسبب أزمة الرواتب والانتقال الى مدارس المعارف الاسرائيلية.[27]، ما ينذر بإغلاق هذه المدارس وزيادة انتشار المنهاج الاسرائيلي المسموم بين الطلبة.

الأوضاع الصحية للمرأة المقدسية

كانت مدينة القدس قبل الاحتلال تشكّل عصباً حيوياً في تقديم الخدمات الصحية في الضفة الغربية وخاصة ان معظم المستشفيات ذات الطابع الحيوي كانت تتركز في القدس مثل مستشفى المقاصد والعيون وغيرها.

منذ احتلال المدينة عام 1967 تغير واقع الخدمات الصحية المقدمة كغيره من القطاعات الاخرى ، وفرضت تغييرات جوهرية مسّت بالمقدسيين والفلسطينيين كافة في بقية انحاء الضفة الغربية.

حيث تعددت الجهات المقدمة للخدمات الصحية وأصبح واقع الرعاية الصحية يخضع لسياسة العزل الجغرافي التي فرضتها "اسرائيل"، كما انعكس على فرص حصول المقدسيين على الخدمات الصحية مع المستويات المختلفة من الحركة والتنقل المتاحة لهم. أصبح المقدسيون في الجزء الشرقي من المدينة والمقيمون ضمن حدود ما تسمى "بلدية القدس" يخضعون لنظام التأمين الصحي الاجباري الاسرائيلي والذي فرض عام 1995.في حين يتلقى المقدسيون في البلدات الواقعة خارج جدار الضم الخدمات الصحية التي تتولى مسؤوليتها السلطة الفلسطينية ، حيث بلغ عدد مركز الرعاية الصحية الاولية الحكومية 27 مركزا في محافظة القدس في العام 2023 [28]تغطي 31 تجمعاً سكانياً خارج ما يسمى حدود "بلدية القدس" ، بالاضافة الى المراكز الصحية التي تتبع للأونروا واخرى للقطاع الخاص.

يعاني المقدسيون في هذه المناطق من قيود على الحركة والتنقل للوصول الى المستشفيات داخل جدار الفصل العنصري ، على الرغم من ان المسافة لا تتعدى ال5 كيلومترات الا انهم مضطرون لاستصدار تصاريح تسمح لهم بعبور الجدار عبر الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش والتأخير المرتبط بها ، ما يقلل من اقبالهم على المستشفيات في القدس بالنظر الى العائق النفسي المرتبط

[27] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024
[28] التقرير الصحي السنوي 2023-وزارة الصحة

بنظام التصاريح القاهر، وهذا من شأنه ان ينعكس سلبا ايضا على استدامة المستشفيات العاملة في القدس.

يوجد في القدس الشرقية 7 مستشفيات وبسعة سريرية قدرها 716 سرير، وهي مستشفى المقاصد ، المطلع ، الهلال الاحمر،الفرنساوي، العيون، الاميرة بسمة، الجعبة ، وتواجه هذه المستشفيات ضغوط مالية مع القرار الذي اصدرته "اسرائيل" عام 2005 والذي يحتم عليها دفع ضريبة البلدية "الارنونا" على الرغم من انها مصنفة مؤسسات خيرية ، ما يفرض اعباءً مالية تدفع بها لتقليص الخدمات الطبية المقدمة لضمان عدم الافلاس، جنبا الى جنب مع انخفاض نسب التحويلات الى مستشفيات القدس بالنظر الى نظام التصاريح وظروف التنقل والعبور ، حيث بلغت نسبة التحويلات الطبية الى مستشفيات القدس 33% عام 2023 من اجمالي التحويلات ، والتي انخفضت بمقدار 2% عن عام 2022 .[29] تؤثر التحديات المرتبطة باستدامة مستشفيات القدس أيضاً على العاملين والعاملات فيها ، وتنذر بارتفاع في نسب البطالة في صفوفهم والتي تدفع الاناث فيها الفاتورة الاكبر باعتبارهن يشكلن النسبة الاكبر من العاملين في القطاع الصحي.

في القدس الشرقية تواجه النساء المقدسيات معيقات أمام تلقيهن الخدمات الطبية وخاصة الانجابية ، في ظل عدم كفاية المراكز الطبية في الاحياء الفلسطينية والبالغ عددها 6 عيادات تديرها "بلدية القدس" ، مقابل 25 عيادة في الاحياء اليهودية ، و6 عيادات تديرها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وهذا العدد لا يلبي احتياجات السكان المتنامية.

تداعيات حظر خدمات الاونروا في القدس على الاوضاع الصحية والتعليمية للنساء والفتيات

أقر الكنسيت الاسرائيلي في 28 اكتوبر 2024 قانون بحظر نشاط "الاونروا" في القدس الشرقية التي يعتبرها الاحتلال "خاضعة للسيادة الاسرائيلية" على الرغم من الوضع القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي بأنها أرض محتلة ، وهذا يؤكد على مساعي الاحتلال في طمس قضية اللاجئين فتواجد الوكالة في القدس التي يعتبر الاحتلال انها عاصمة له بشطريها ما هو الا تذكير بكونه كيان محتل ولا يملك السيادة.

يقع مقر وكالة الاونروا في حي الشيخ جراح بالقدس ويعتبر نقطة الارتكاز لعملها في المدينة وفي الضفة الغربية كافة ، بالتالي فإن التداعيات الكارثية لبدء تنفيذ الحظر الاسرائيلي على انشطة الاونروا والذي دخل حيز التنفيذ في 29 يناير 2025 لن تقتصر على لاجئي القدس فقط بل تمتد لتشمل لاجئي الضفة الغربية كافة، حيث يشرف المقر على تقديم الخدمات لأكثر من 850 الف

[29] التقرير الصحي السنوي 2023-وزارة الصحة

لاجيء في الضفة الغربية واكثر من 100 الف لاجيء في القدس يتلقون خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وقروض صغيرة غيرها.

ستتأثر حياة 16344 لاجيء في مخيم قلنديا و16419 لاجيء في مخيم شعفاط ويحرمهم من تلقي الخدمات الصحية والتعليمية الى جانب خدمة جمع النفايات التي تقدمها الاونروا.[30]في الوقت الذي لا تتوفر فيه البدائل أمام المقدسيين الذين لا يملكون الحق في التأمين الصحي في القدس لاسباب مختلفة.

وستحرم الاف اللاجئات المقدسيات من الخدمات الطبية التي تقدمها الاونروا والتي تشمل رعاية النساء الحوامل ، تنظيم الاسرة ، رعاية الاطفال حتى سن 3 سنوات ،الصحة النفسية ، علاج الامراض المزمنة الى جانب اقسام الطوارىء وطب الاسنان. ما سيزيد من الأعباء المالية والجسدية المترتبة على البحث عن بدائل اخرى.

يتلقى اللاجئون المقدسيون تعليمهم في 6 مدارس تابعة للأونروا تضم حوالي 1800 طالب وطالبة اضافة الى 350 طالب تعليم مهني في كلية تدريب قلنديا، ومع قرار الحظر وعدم توافر بدائل اخرى فإن تعليم هؤلاء الطلبة على المحك والذي ستتأثر خلاله الفتيات على نحو خاص ،وسينعكس على الامهات باعتبارهن مقدم الرعاية الاول في الاسرة ويزيد من المسؤوليات الاسرية الملقاة على عاتقهن، الى جانب الاثر الاقتصادي المتمثل فقدان 1200 معلم ومعلمة لوظائفهم ويلقي بهم قسرا في عداد العاطلن عن العمل.

ومع توقف خدمات جمع النفايات التي تقدمها الاونروا ، ستظهر تداعيات كارثية بيئية وصحية تهدد بحياة الاف اللاجئين ، مع تكدس شوارع المخيمات بالنفايات غير المعالجة وما يترافق معها من انتشار للأمراض والاوبئة المنقولة مع جذبها للحشرات والقوارض.

[30] وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين -الاونروا

واقع الخدمات الاساسية في مدينة القدس

تبلغ كثافة المسكن في محافظة القدس (عدد الافراد بالغرفة) 3 أشخاص، وبلغ عدد المسكان المأهولة في المناطق الواقعة خلف الجدار 32342 مسكن مقابل 62892 مسكن في المناطق داخل الجدار(القدس J1)[31] وهذا يعكس ظروف المسكن الصعبة للمقدسيين في هذه المناطق الخاضعة للإدارة الاسرائيلية مقارنة مع المقدسيين في المناطق الفلسطينية.

على الرغم من ان سكان المناطق خارج جدار الفصل العنصري يستمرون في دفع ضرائب ما تسمى "بلدية القدس" الا انهم يعانون من ظروف اكتظاظ سسكاني عالي وانعدام في البنية التحتية وتدهور في شبكات المياه والصرف الصحي وكافة الخدمات الاساسية التي لا تتوافق محدوديتها مع النمو السكاني الكبير في هذه المناطق.

يعاني المقدسيون في القدس الشرقية من من وضع قانوني تفاضلي وسياسات تهميش ممنهجة بالمقارنة مع المستعمرين فيها ، خاصة فيما يتعلق بالاسكان والوصول الى خدمات الصحة والتعليم، وتعاني الاحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من التهميش فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والتخطيط وتخصيص التمويل والحصول على الموارد ، على الرغم من ان الفلسطينيون يشكلون 37% من سكان المدينة ويدفعون ضريبة البلدية وضربة الدخل باعتبارهم "مقيمين دائمين" وفقا للقانون الاسرائيلي ، ومع ذلك فإنهم لا يتلقون الخدمات المطلوبة التي تراعي احتياجاتهم المتنامية على مستوى البنية التحتية او الخدمات الطبية، ولا تتعدى حصة الأحياء الفلسطينية مما تنفقه بلدية الاحتلال 10% من ميزانيتها.

في الوقت الذي يحرم فيه المقدسيون من خدمات تطوير البنى التحتية ، لا تتعدى المساحة التي تسمح فيها سلطات الاحتلال للمقدسيين للبناء والعيش الـ 13% من مساحة القدس الشرقية المحتلة والتي معظمها مأهولة فعلياً بالسكان ، غير ان امكانية التوسع والبناء محدودة جداً نظرا للقيود الاسرائيلية والاجراءات والسياسات التمييزية في منح تراخيص البناء والتي في حال منحت لا تتجاوز نسبتها 2% من طلبات ترخيص البناء نظراً للاجراءات الطويلة والرسوم المكلفة المرتبطة

> على الرغم من التزام المقدسيين بدفع الضرائب لما يسمى "بلدية القدس" الاسرائيلية الا ان 7% فقط من ميزانية المدينة مخصصة لهم مقابل 93% مخصصة للمتسعمرين اليهود، على الرغم من تدني اجور المقدسيين وفجوة الاجور بالمقانرة مع المستعمرين اليهود.

الى جانب "البروتوكولات" التي تفرض موانع على البناء في المناطق العربية، حيث يمنع تشييد مبنى يتعدى ثلاثة طوابق كحد أقصى، مقابل السماح بالتوسع في المباني اليهودية الى حد ثماني

[31] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

طوابق ، ما يجبر المقدسيين على مغادرة الأحياء العربية مع الكثافة السكانية المرتفعة الى أحياء خارج بلدية القدس او الى الضفة الغربية، وهي الغاية التي تسعها لها السلطات الاسرائيلية عبر قوانين التخطيط والبناء الصارمة وتعد احدى العوامل القسرية التي يفرزها الاحتلال وتدفع باتجاه تحقيق مبررات سحب الاقامة من المقدسيين ضمن سياسات الاحلال والتحول الديمغرافي التي يسعها لها.

يبلغ متوسط عدد السكان لكل مسكن حوالي 6 اشخاص في المسكن الواحد لدى العائلات الفلسطينية في شقة مساحتها 110 مترا مربعا والتي بطبيعة الحال لا تراعي احتياجات ذوي الاعاقة .مقابل 3.2 شخص لكل مسكن للعائلات اليهودية. والذي لا يستوعب الزيادة السكانية بمعدل المواليد الطبيعي البالغ 2.81 طفل لكل امرأة.[32]

وتنعكس هذه القيود لتخلق أزمة سكن في البيت والاسرة الواحدة، تدفع ثمنها بصورة اكبر النساء والفتيات حيث يضطررن للعيش في أسر ممتدة وضمن مساحة مقيدة تفقد فيها خصوصيتها وحريتها التي هي مطلب اساسي لأي انثى.

ولا يقتصر تقييد وصول المقدسيين الى الخدمات العامة بخدمات الاسكان ، بل تتقاعس المؤسسات الرسمية التابعة للاحتلال بما فيها مؤسسة التأمين الوطني عن دفع المخصصات الاجتماعية للمقدسيين على اعتبار انهم "مقيمون دائمون" والتي تساعدهم على تدبر أمور حياتهم ما ينعكس على الوضع المعيشي والاقتصادي لهم، وتصبح هناك حاجة لتلقيهم مساعدة قانونية لانتزاع حقهم من هذه المخصصات والتي أصبحت اكثر صعوبة بفعل اغلاق العشرات من المؤسسات المقدسية التي تضطلع بهذا المجال القانوني.

87% من اراضي شرقي القدس منهوبة يمنع فيها الفلسطينيون من البناء، مقابل 13% فقط مساحة مخصصة تمنح لهم.

93% من تصاريح البناء يتم منحها للمستعمرين اليهود، مقابل 7% فقط تمنح للمقدسيين نظرا للاجراءات التمييزية والتكلفة العالية المرتبطة بها.

[32] Fact sheet-Demographic of east Jerusalem 2024/world council of churches

الاوضاع الاقتصادية في مدينة القدس

أبرز مؤشرات سوق العمل

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الافراد(15 سنة فأكثر) في محافظة القدس 37.1% في العام 2022 ، وبلغت نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة في محافظة القدس 10.2% من مجموع الاناث 15 سنة فأكثر للعام 2022 مقابل 64.9% نسبة مشاركة الذكور.[33] فيما بلغت نسبة الاناث خارج القوى العاملة 89.8% مقابل 35.1% للذكور.

وتشير هذه المشاركة المنخفضة الى ان اقتصاد القدس غير قادر على توليد فرص عمل جديدة وخاصة للإناث، فيما تعد المشكلة اقل حدة لدى الذكور بسبب فرص العمل التاحة لهم في السوق الاسرائيلي.

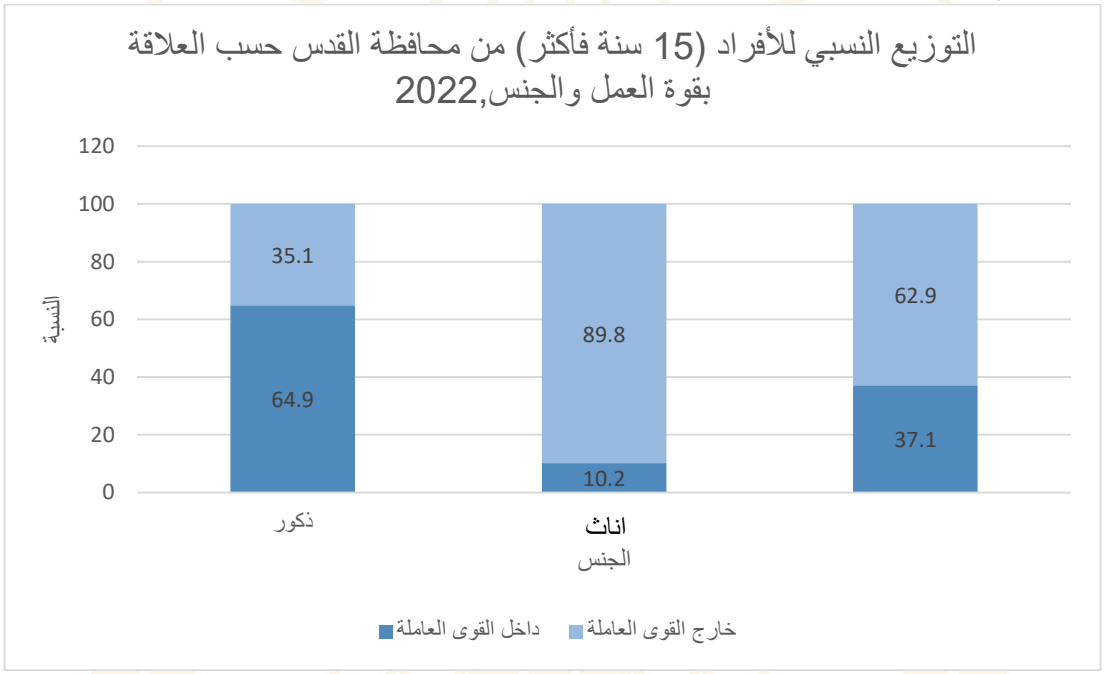

المصدر:الاحصاء الفلسطيني

بلغت نسبة العاملين في محافظة القدس 96.8% للعام 2022 ، بواقع 94% للإناث مقابل 97.2% للذكور ، وبحسب البيانات الرسمية فإن 88.9% من العاملين هم مستخدمون بأجر فيما يعد 4.7% منهم يعملون لحسابهم الخاص، بالمقابل بلغت نسبة البطالة في محافظة القدس بين الافراد (15 سنة فأكثر) 3.2% بنسبة 5.9% اناث و 2.8% ذكور.

يتوزع في قطاع الخدمات والفروع الاخرى النسبة الاكبر من العاملين من محافظة القدس بنسبة 30.6% ويليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 26.5% ما يجعل اعتماد مدينة القدس على القطاع السياحي والخدمات المرتبطة به بصورة كبيرة ، وبحسب المؤشرات الرئيسية للنشاط

[33] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

الفندقي في محافظة القدس في نهاية العام 2022 ، يتواجد 22 فندقا عاملا بلغ متوسط عدد العاملين فيه 213 انثى مقابل 577 ذكر.

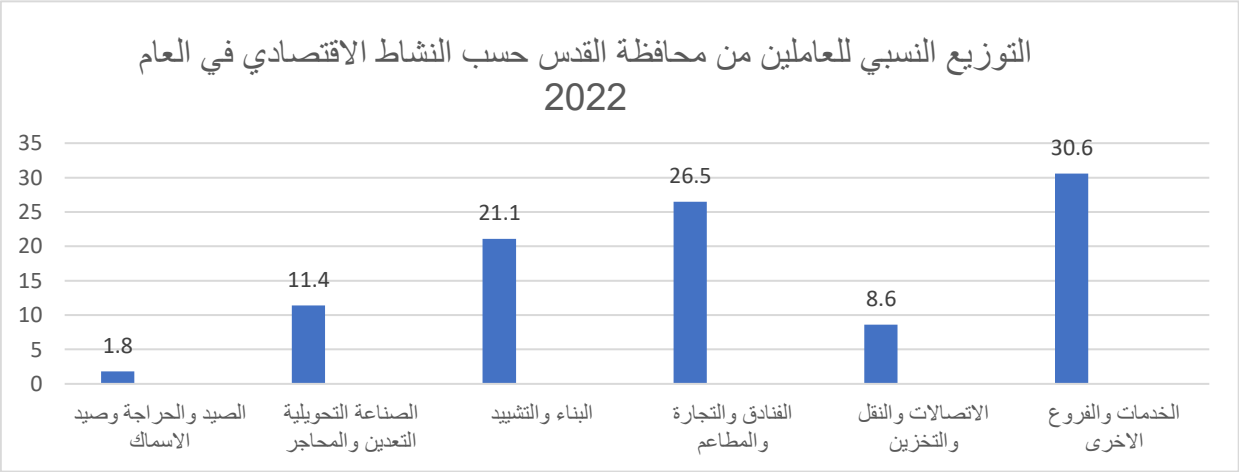

المصدر:الاحصاء الفلسطيني

الاثر الاقتصادي للانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس

ادى بناء جدار الفصل العنصري لشل الحياة الاقتصادية في البلدات والاحياء الواقعة خلف الجدار مع قضمه للأراضي المحيطة به واغلاقه لعشرات المنشآت والمصانع ، الى جانب الاراضي الزراعية التي نهبت وحرم اصحابها من الوصول اليها واستخدامها، تتأثر النساء بصورة مباشرة باعتبارهن يشكلن من العاملين في هذا القطاع، شكلت محافظة القدس أقل نسبة للمساحة المزروعة بنسبة 0.9% خلال العام الزراعي 2020-2021.[34]وبلغ عدد الحائزين الزراعيين في محافظة القدس 2542 حائزا زراعيا للعام الزراعي 2021-2022.[35]

وفي القدس الشرقية أدت السياسات الاسرائيلية المتمثلة بضمها عنوة عام 1967 ، وبناء الجدار العازل عام 2001 الذي عزل المدينة عن امتدادها الجغرافي وفصلها عن بيئتها الطبيعية في الضفة الغربية ، لإحداث فصل منهجي وتدريجي لاقتصاد القدس الشرقية عن بقية الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من أهميتها التاريخية واعتبارها المركز السياحي والثقافي والروحي للفلسطينين في كافة الاراضي الفلسطينية.

كما أدى الاستبعاد المنهجي للقدس الشرقية عن "اسرائيل" بالسياسات التمييزية التي تقيد وصول المقدسيين للخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاسكان والبنية التحتية ، والتي بطبيعة الحال

34 النتائج الاولية للتعداد الزراعي في فلسطين-الاحصاء الفلسطيني
35 كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

اثرت بصورة مباشرة على جودة رأس المال البشري المقدسي الذي هو ركيزة اساسية لإحداث تطور في اقتصاد القدس الشرقية، الى جانب سياسات الاستيطان التي تعيق احداث اثر تنموي.

وكنتيجة للسياسات الاسرائيلية المتبعة على مر العقود ، أصبح اقتصاد القدس الشرقية منفصل تماما عن الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي وغير مندمج بأي منهما، حيث يعتمد هيكليا على اقتصاد الضفة الغربية للحفاظ على تجارة السلع والخدمات وقسرا على الاسواق الاسرائيلية التي يجب ان يتوافق مع لوائحها وانظمتها.الامر الذي يترك اقتصاد القدس الشرقية يتدبر امره بنفسه وامام تحديات كبيرة تعيق تطوره.[36]

يعاني اقتصاد القدس الشرقية من حالة من التذبذب وعدم الاستقرار بفعل الواقع السياسي ، خاصة وان المدينة تعتمد في اقتصادها على القطاع السياحي والانشطة المرتبطة به والذي يشكل 40% من اقتصاد القدس الشرقية، الى جانب القطاع التجاري بصورة كبيرة. وهي من اكثر القطاعات تضررا في حالات الاضطرابات الامنية، والتي شهدت تراجعا كبيرا فيما يتعلق بالسياحة الداخلية من الضفة الغربية ودمّر أكثر بعيد بناء الجدار العازل عام 2002 .

الى جانب العائق السياسي تظهر العقبات المالية امام تطور اقتصاد القدس الشرقية حيث يواجه المقدسيون عوائق في الحصول على التمويل والائتمان سواء لاغراض الاستهلاك او الاستثمار او الاسكان، في الوقت الذي يمنع فيه الاحتلال اي تواجد للبنوك الفلسطينية في القدس الشرقية ،يضطر المقدسيون للتعامل مع البنوك الاسرائيلية المحدودة ولا تغطي الاحتياجات الاساسية، ويشكل حاجز اللغة عائقا اضافيا امام المقدسيين للتعامل مع البنوك المقدسية ، حيث العمليات والمعاملات المصرفية باللغة العبرية التي لا يتقنها كافة المقدسيين ، كما ان الخوف من فقدان الممتلكات من الاراضي والمنازل والشركات لصالح الكيان الاسرائيلي في حال عدم القدرة على سداد قيمة القرض هو عائق حاسم.

> أكثر من 30 ألف عقار في القدس مهدد بالهدم ما سيؤدي لالحاق خساشر اقتصادية بحياة نحو 100 الف مقدسي.

[36] تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

الاحوال المعيشية لسكان القدس

تأثرت الاحوال المعيشية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين بفعل السياسات الاسرائيلية التي أثرت بطبيعة الحال على مستويات معيشتهم واسكانهم وخدمات الصحة والتعليم التي يتلقونها.

مصادر الدخل للأسر المقدسية

في القدس الشرقية تشكل قطاعات العمل الاسرائيلية مصدر الدخل الرئيسي لحوالي 54% من الاسر المقدسية ، تليها الأجور والرواتب من القطاع الخاص المحلي بنسبة 13.1% ، ثم الشركات العائلية كمصدر دخل ل 6% من العوائل المقدسية ، الاجور والرواتب من الهيئات العامة لدولية 3.3% ، ومصادر أخرى بنسبة 1.8%.

تشير هذه المؤشرات على الاعتماد الكبير للإقتصاد المقدسي على مصادر الدخل الاسرائيلية، ومن هذا المنطلق تتبع اسرائيل سياسات لإفقار المقدسيين ضمن تخطيطها الممنهج لخلق بيئة قهرية طاردة لهم من المدينة، تتمثل بهدم المنازل والمنشآت التجارية، وفرض انواع مختلفة من الضرائب على الرغم من إهمال بنتيهم التحتية والخدمات الاساسية المرتبطة بها، وفرض غرامات تعسفية على التأخر في دفع الضرائب. الى جانب فرض تكاليف معيشة مماثلة مع المستعمرين في القدس الغربية على الرغم من فجوة الاجور مقارنة بسكان القدس من المستعمرين اليهود ،وهذا ما تشير اليه الارقام ، حيث يبلغ متوسط دخل المستعمر الاسرائيلي في القدس الغربية 42 ألف دولار سنوياً وهذا يعادل 9 أضعاف دخل الفلسطيني في القدس.[37]

وفقا لمعطيات نشرها جهاز الاحصاء المركزي الاسرائيلي في مايو 2023 فإن 78% من المقدسيين غير راضيين عن وضعهم الاقتصادي ، بالمقابل فإن 74% من المستعمرين في المدينة راضون عن وضعهم.

يتراوح دخل الفرد المقدسي بين 1380 و2200 دولار شهريا، 40% من نفقات الاسرة المقدسية تستنزف لتغطية نفقات السكن (857 دولار شهريا) في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط استهلاك الاسرة الشهري 2142 دولار، بالتالي فإن 78% من المقدسيين يجدون صعوبة في تغطية النفقات الشهرية ، بالمقابل فإن 23% فقط من المستعمرين يجدون صعوبة في ذلك.[38]

المرأة المقدسية في سوق العمل الاسرائيلي

لا تتعدى نسبة مشاركة المرأة المقدسية في سوق العمل في القدس الشرقية 13% ، ويعود هذا لاسباب كثيرة ابرزها اجراءات الاحتلال وعنف المستعمرين في المدينة والسياسات التمييزية في الاجور والتي تشكل عاملا طاردا للمرأة المقدسية من المشاركة في سوق العمل الاسرائيلي ، الى

[37] المصدر السابق
[38] المعطيات نشرها جهاز الاحصاء المركزي الاسرائيلي في مايو 2023

جانب كون اللغة العبرية معيق امام انخراطها في سوق العمل الاسرائيلي ، 60% من النساء المقدسيات ليس لديهن معرفة شفهية باللغة العبرية[39]، ومع هذه المشاركة المنخفضة يصبح للاسرة معيل واحد وهذا لا يكفي في ظل مستوى المعيشة المكلف.[40]

وبعد احداث السابع من اكتوبر 2023 ارتفعت نسبة الباحثين عن عمل في القدس المحتلة الى 500% وفقا لمعطيات سلطة التشغيل في بلدية الاحتلال ، ويعود ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل في القدس الى عدة اسباب:

- فصل تعسفي للمقدسيين العاملين في المؤسسات الاسرائيلية بادعاء " التحريض" على منصات التواصل الاجتماعي.
- سياسة الشركات والموسسات الاسرائيلية بتقليص اعداد موظفينها جراء الحرب ، وإيلاء أولوية الاستمرار في العمل للمستعمرين.
- تزايد العنف ضد الفلسطينين العاملين في الجهات الاسرائيلية من قبل المستعمرين وقوات الاحتلال ما يدفع بهم لترك وظائفهم.
- استفزازات المستعمرين اليومية التي تعطل الاسواق والمحال التجارية خاصة في البلدة القديمة ، الى اجنب إغلاق سلطات الاحتلال اسواق القدس والمحال التجارية المقدسية في الاعياد اليهودية تحت تهديد السلاح.
- اغلاق الحواجز المؤدية الى القدس ونصب حواجز اضافية تعرقل حركة العمال من الضفة الغربية من الوصول الى اماكن عملهم.
- التداعيات السلبية على المشاريع النسائية وصعوبة استدامتها بسبب الظروف غير المستقرة.
- أعباء ضريبية مرتفعة ورسوم تسجيل عالية تُفرض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عرقلة تداول المنتج الفلسطيني وفرض قيود على وصول المنتجات الفلسطينية للأسواق، بالإضافة إلى تهديدات مستمرة للتداول المحلي.
- تمييز مؤسسي وممارسات عنصرية من قبل سلطة المواصفات والمقاييس الإسرائيلية تؤثر على قبول المنتجات الفلسطينية.

[39] تقرير بعنوان "لماذا لا تندمج المرأة المقدسية في سوق العمل"
[40] دراسة اجرتها جامعة القدس

تقود هذه الاجراءات الى افقار العائلات المقدسية وارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع بينها ،72 % من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر مقارنة ب 26% من عوائل المستعمرين ، بالتالي فإن 81% من الاطفال الفلسطينيون يعشيون تحت خط الفقر مقارنة ب 36% من اطفال المستعمرين.[41]

وبالنظر الى هذه المؤشرات تترك العوائل المقدسية امام ظروف معيشية صعبة ومهددة بالفقر ، تتحمل فيها النساء العبء الاكبر وترتد تداعياتها على الاحوال النفسية والاجتماعية لهن ، بخاصة النساء المعيلات لأسرهن ويواجهن تحديات في توفير الاحتياجات المعيشية الاساسية وتغطية نفقاتها وترتفع معدلات الفقر لديهن، حيث تظهر التقارير ان الاسر التي ترأسها نساء أكثر عرضة للاصابة بالفقر، حيث بلغت معدلات الفقر في الاسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية (11.9%) مقارنة بالاسر التي يرأسها ذكور (11.5%).[42]

الانتهاكات الدينية في مدينة القدس

تشهد مدينة القدس منذ عقود حرباً دينية إسرائيلية مكتظة بالأصناف المتعددة من التهويد والاعتداء على الوجود الديني الاسلامي والمسيحي في المدينة في انتهاك لما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان من حق الانسان في حرية العبادة وإقامة الشعائر .

لعل أبرز هذه الاعتداءات وفي مقدمتها محاولة تغيير الطابع الاسلامي للمسجد الاقصى من خلال الحفريات أسفله والاعتداءات المتكررة على المصلين والمرابطين فيه، والاقتحامات الشهرية للمسجد من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة مثل جماعات الهيكل في تشجيع لالاف المستعمرين على اقتحام الاقصى والمصحوبة بحركات استفزازية تتمثل برفع الاعلام الاسرائيلية في محاولة لفرض السيادة واداء الصلوات التلمودية والغناء والرقص، وقد خصصت وزراة "التراث" الاسرائيلية مبلغ 550 الف دولار امريكي لهذا الغرض.

الى جانب التشديدات العسكرية من قبل جيش الاحتلال على دخول المسجد وتقييد وصول المسلمين اليه في شهر رمضان المبارك وأيام الجمعة، اضافة لقرارات الابعاد التعسفية التي يصدرها بحق المصلين والتي بلغت 412 قرار ابعاد للعام 2023 ولا تستند لاي تهمة او سبب ولعل ابرزها قرارات الابعاد بحق المقدسية هنادي الحلواني التي حرمت من الوصول الى ساحات الاقصى وابوابه والتي بلغ عدد سنوات ابعادها 7 سنوات.

وفيما يتعلق بالمقدسات المسيحية ، تتعرض الكنائس لمضايقات تشمل الاعتداءات على رجال الدين والمصلين، والتخريب المتعمد للأديرة والكنائس، بالاضافة الى محاولات الاستيلاء عليها

[41] East Jerusalem: facts and figures 2019

[42] مسح الانفاق الاسري والفقر في الضفة الغربية 2023-الاحصاء الفلسطيني

بطرق غير قانونية في ظل ما تواجهه من صعوبات في الحصول على تراخيص الترميم والتوسع، تترافق هذه الانتهاكات عم فرض قيود على احتفالات الاعياد الدينية والتضييق على الحجاج المسيحيين.

تتحمل المرأة المقدسية عبئاً اضافياً في مواجهة هذه الانتهاكات، وتتعرض للمضايقات اثناء دخولها للمسجد الاقصى وتواجه الاعتقالات والاستدعاءات المتكررة، ومع ذلك تبقى في مقدمة الصفوف للدفاع عن مقدساتها.

توجهات الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة في تعزيز صمود القدس والمقدسيين.

لطالما كانت القدس على رأس اولويات اجندة عمل الحكومة الفلسطينية ، ولا تتوانى الحكومة عن اي جهد في سبيل دعم المدينة القدس وسكانها، والعمل على الحفاظ على طابعها التاريخي والديني، مع تعزيز حضورها في النسيج الوطني الفلسطيني، إلى جانب الحد من التحديات المفروضة من قبل الاحتلال، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك عبر الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل التي تساهم في تمكين المواطنين وتعزيز استقرارهم.

وفي هذا السياق، تُبذل مساعٍ لإعادة ربط المدينة بمحيطها الفلسطيني، مع تكثيف الجهود لضمان استمرار الخدمات الأساسية، وتقديم الدعم اللازم للأسر المتضررة. كما يجري العمل على تطوير مشاريع تهدف إلى تعزيز صمود المواطنين في المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال، من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية وتحسين أوضاعهم المعيشية.

يمكن تلخص ابرز الجهود التي بذلتها الحكومة التاسعة **لتعزيز صمود المقدسيين كما يلي:**[43]

1. **تقديم الخدمات للمقدسيين والعمل على تحسينها** : مثل خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية ، وفي هذا الاطار يتم تنفيذ لقاءات واجتماعات مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية ومع مديرية التربية والتعليم في القدس وضواحيها لرصد احتياجات المقدسيين، الى جانب انشاء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني ولجان الاحياء في مدينة القدس وتنفيذ زيارات ميدانية تفقدية.

الى جانب تقديم الخدمات القانونية للمواطن المقدسي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2018 بالنظام المالي لدعم صمود المقدسيين حيث يتم متابعة الملفات والقضايا في المحاكم الاسرائيلية وفي دوائر الاجراء والتنفيذ الرسمية.

---

[43] **تقرير الاداء "مائة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشرة" :**

كما وتعمل **على دعم السكان ماديا عبر** تقديم المساعدات المالية على خلفية الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وتستهدف الاسر المقدسية الفقيرة والمتضررة من سياسات الاحتلال.

2. **حماية المقدسات:** تنفذ وزارة السياحة ووزارة شؤون القدس جولات تفقدية للبلدات المقدسية ضمن جهود تعزيز التنمية والوجود الفلسطيني في المدينة والحفاظ على الهوية الدينية والثقافية فيها.
3. **تمكين الاقتصاد المحلي** :دعم المشاريع الصغيرة والتجار المقدسيين لمواجهة القيود الاقتصادية المفروضة.وفي هذا السياق وقعت وزارة الاقتصاد الوطني ثمانية مشاريع ممولة بقيمة 426 مليون دولار من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي مع المؤسسات غير الحكومية في القدس والعاملة في قطاعات مثل السياحة والتجارة الالكترونية وتمكين الشباب.
4. **مواجهة السياسات الإسرائيلية** :التصدي لعمليات التهجير وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي.حيث يتم تقديم باقة مختلفة من الخدمات للمقدسيين لتعزيز صمودهم في المدينة منها مساعدات متعلقة بدعم رخص البناء ومساعدات هدم المنازل المتمثلة بصرف مبالغ مالية بحسب حالة ونوع الهدم.

كما تعمل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على مواجهة خطط أسرلة التعليم في القدس سواء على الصعيد الاعلامي او التوعوي والاجتماعي مع اولياء الامور حول مدى خطورة التحاق ابناءهم للالتحاق بمدارس المعارف

5. **الحراك الدولي** :حشد الدعم السياسي والدبلوماسي لإبراز معاناة المقدسيين والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية. وفي سياق تعزيز المناصرة وفضح انتهاكات الاحتلال تعمل وزارة شؤون المرأة على تسليط الضوء على قضايا المرأة المقدسية في المحافل المحلية والاقليمية والدولية ، وتعقد وزارة شؤون القدس لقاءات عديدة مع السفراء والقناصل وممثلي البعثات الدبلوماسية لوضعهم في صورة الاوضاع الراهنة في المدينة، وتقود عملية تحديد الاولويات لسكان مدينة القدس في قطاعات حيوية اساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان لتنفيذ التدخلات التنموية المطلوبة.
6. **وعلى صعيد الحراك المحلي** تعقد الوزارة لقاءاتها مع مؤسسات القدس الاهلية لبحث تطور الاوضاع في المدينة واليات تعزيز المواطنين موازاة مع متابعة مستوى الخدمات الاساسية

المقدمة لهم. كما تقدم مساعدات للمؤسسات والجمعيات والاندية المقدسية عبر تقديم مبالغ مالية سنوية تدعم المصاريف التشغيلية لهذه المؤسسات.

المصادر والمراجع

العربية

تقرير "الفلسطينيون نهاية 2024" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تقرير "آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين"–مركز الأبحاث الفلسطيني.

الموقع الرسمي لمكتب الامم المتحدة لتنسيق شؤون الاغاثة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA).

الموقع الرسمي للجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية.

تقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الاونروا.

تقرير "المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

"كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

"النتائج الأولية للتعداد الزراعي في فلسطين 2021" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

"مسح الانفاق الاسري والفقر في فلسطين 2023" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تقارير الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

تقرير "خلاصات التقرير السنوي حال القدس 2023" – مؤسسة القدس الدولية.

تقرير "الاحتلال يمدد إغلاق مؤسسات فلسطينية بالقدس" – مؤسسة القدس الدولية.

تقارير الانتهاكات الاسرائيلية لمحافظة القدس.

الكتاب الاحصائي السنوي – وزارة التربية والتعليم العالي.

تقرير"المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية" – EU NEIGHBOURS south

تقرير الأداء مائة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشر–الامانة العامة لمجلس الوزراء.

الانجليزية

Fact sheet–Demographic of east Jerusalem 2024/world council of churches

Jerusalem story–the Israeli Measures impacting Palestinian education [1] in east Jerusalem"2023

Forbidden Families – Family Unification and Child Registration in East Jerusalem East Jerusalem: facts and figures 2019